جامعة عدن.. مسيرة انجازات لاتتوقف

قصر النظر هو الذي قاد الانسانية الى قتل حكمائها «سقراط»

الذين يقاومون العقل بالترهات انما يضربون الهواء النقي الطليق بسيف صدى «ميخائيل نعيمة»

تلعب وسائل الاعلام بأشكالها المختلفة دوراً بارزاً في عملية التنوير والتوجيه للمساهمة في تطوير المجتمع وتزداد اهمية الاستثمار الايجابي لامكانياتها في مواجهة بعض من يقومون بتضليل المعلومات والذين يقفون حجراً عثراً في طريق التنمية والارتقاء بخصائص المجتمع وتمكينه من حقوقه وتبرز قضية التضليل للمعلومات وعمليات الابتزاز والتشويه لبعض النجاحات والانجازات التي تمارسها بعض الصحف الصفراء وبالذات الحديثة النشأة من بين تلك القضايا التي تحتاج لتكثيف الجهود وتكاملها من قبل وسائل الاعلام الاخرى اكانت حزبية او اهلية او مستقلة او رسمية للقضاء على مثل هذه الصحف الصفراء والمبتزة عن طريق الادراك والوعي والاقتناع بأن ما تتناوله خال من الصحة والحقيقة وتنوير الرأي العام بذلك والكشف عن اهدافها غير الشريفة والذي تسيء الى كل من ينتمي ويعمل في بلاط صاحبة الجلالة .

متابعة/ نبيل مصطفى مهدي

ولكي لا نذهب بعيداً فيما اسلفناه نقول ان هناك صحفاً بدأت بالظهور وبشكل ملفت للنظر ومقزز بنفس الوقت وجميع اعدادها الصادرة لا تزيد عن الستين عدداً واعلنت لنفسها شعاراً بمحاربة الفساد في البلاد وفي الوجه الاخر لها شعار خفي التطبيل لبعض المحسنين اليها رغم بعض اخفاقاتهم في مسيرة عملهم هذا الى جانب التفاوض عن بعض مكامن القصور والفساد في بعض المصالح والاماكن العامة والتلويح لها بأنها ستتناولهم ما لم يستجيبوا لمصالحها وذلك من خلال الزمجرة الصحفية تارة وتارة اخرى من خلال الزاجلية الصحفية الاخرى .

الغريب في الامر انه في الوقت الذي تشيد وتفتخر اغلب الصحف العريقة وذات التاريخ المهني الشريف والطويل في بلاط صاحبة الجلالة " الصحافة " ببعض المصالح الحكومية وقياداتها وما يبذل من جهد لتطوير هذه المصالح وما حققت فيها من تطور وانجاز ملموس يشهد له من زار هذه المصالح اكان من داخل الوطن اليمني او خارجة ويسجل اعجابه لما تحقق من نجاحات وتطور لهذه المصلحة ترى هذه الصحيفة او غيرها من الصحف الصفراء تنظر الى كل ذلك بعين يحجبها منظار اسود وتتحول جميع هذه المنجزات والتطورات في نشراتها الى جهود فاشلة ومنجزات ورقية مبنية على شبهات وبكل وضوح تعمل على تحويل اقلام كتابها الى معاول هدم اقلام مملوءه بحبر مسموم لقتل كل جميل تمتلئ به سماء وارض الوطن اليمني .

والاغرب من ذلك هو ما تناولته مؤخراً عن احد الصروح العلمية العريقة صرحاً علمياً شهد له من اتى اليه من الخارج عربياً واجنبياً قبل ان يشهد له الآتي اليه من الوطن ليروي ضمأه المعرفي والعلمي والتعليمي لما يتميز به هذا الصرح العلمي من مكانه حتى اصبح في مصاف الجامعات العربية بل والاجنبية هذا الصرح العلمي هو جامعة عدن هذه الجامعة الذي شهد لها الجميع بالتطور .

ودخلت شهر سبتمبر الماضي ٢٠٠٥م مكملة عامها الثلاثين على تأسيسها أي ذكرى تأسيسها اليوبيلي السادس وقبل دخولها في العمر الثلاثين من تأسيسها كان لعامينها الاخيرين من عمرها ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥م توجها ونهجاً علمياً ذات معايير ومقاييس اهلها بأن تكون في مصاف الجامعات العريقة العربية والعلمية وذلك من خلال بدءها وتوجهها نحو تنفيذ الخطوات الاولى من استراتيجية التطوير للتعليم الجامعي وعملية التحديث والتطوير لمناهجها العلمية ورفع كفأة العاملين فيها من اعضاء هيئة التدريس من خلال تشجيعهم على التزود بالمعارف العلمية الحديثة وهكذا في جوانبها الاخرى مما رفع من شأنها العلمي لتصبح معلماً يرتاده العلماء وطالبو المعرفة من مختلف التخصصات العلمية من داخل الوطن وخارجه كما انها شهدت في رحابها انعقاد الكثير من المناسبات والمؤثرات الثقافية والعلمية الى جانب مشاركتها واسهاماتها في العديد من الاجتماعات والمؤثرات والندوات العلمية التي اقيمت خارج الجامعة في

أ. د. عبدالكريم راصع
رئيس جامعة عدن

داخل الوطن وخارجه وتحديداً كان لبعض من قيادتها والذين هم من بين هيئتها التعليمية شأن خاص شرف الجامعة بل وشرف الوطن اليمني عامة ونذكر منهم الاخ أ . د عبدالكريم راصع رئيس جامعة عدن هذا الرجل والعالم الذي يستحق الذكر لما حققه في مشاركاته الخارجية ففي احدى مشاركاته الخارجية انتخب رئيساً لاتحاد جمعيات اطباء الاطفال العرب في مؤتمرهم الاخير كما حقق للجامعة في الاونة الاخيرة الكثير من المكاسب العلمية في زياراته الاخيرة والذي اثمرت بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات مع العديد من الجامعات الاجنبية والعربية ذات الفائدة العلمية لجامعة عدن وتطورها وهناك الكثير من الانجازات والنجاحات والاصلاحات العلمية والتعليمية التي تحققت في عهده مؤخراً ولكن لا يسع الحيز هنا لذكرها وننتهز الفرصة هنا للقول ان الاخ أ .د عبدالكريم راصع رئيس جامعة عدن هو من الشخصيات التي تهتم بالصالح العام وتبذل ما بوسعها لتطويره ويمتلك من الخبرة والصفات والاخلاق ما يجعل الناس تثق به وتحترمه على دوره الايجابي والمفيد للجامعة والمجتمع فهو شخصية علمية لا غبار عليها ولا اختلاف حولها شخصية اجتماعية لا معة تكتسب في كل يوم جديد مزيداً من الاحترام والعلاقات الاجتماعية ومزيداً من التألق وكثيراً من النجاح وبقيادته لدفة جامعة عدن في عامينها الاخيرين وهي تكمل عامها الثلاثين منذ تأسيسها تحقق النجاح بعد النجاح وعملية توفيق وتميز لا تتوقف في جامعة عدن وبهذا يكون تحقيق الوعود الكبيرة وتحويلها للواقع الميداني صفة لصيقة في قيادة جامعة عدن والذي يأتي على قمة هرمها الاستاذ القدير الدكتور عبدالكريم يحيى راصع رئيس جامعة عدن لهذا امتلكت جامعة عدن رؤى واضحة واصبح لديها استراتيجية علمية محددة قد تكون محجوبة وغير واضحة لمن ينظرون فقط الى مصالحهم الشخصية او لمن ينظرون فقط تحت اقدامهم وتفكيرهم الضيق تفكير اللحظة والموقف فقط . فهنيئاً لجامعة عدن هذه النجاحات وهذه القيادة الشابة وما تحقق بها من انجازات علمية وتعليمية ملحوظة وملموسة يلمسها الاعمى قبل الذي يرى ويخرس الثرثار مهما فتح فمه ليبث سمومه ويلحق بنفسه العار .

مدير عام مشروع ادارة مياه حوض صنعاء .. لـ 14 أكتوبر :

بناء (٤) سدود جديدة وترميم (١١) سداً قديماً وبناء مجموعة من السدود

(١٨٩٨٤١) هكتاراً منها (٦٩٣٤١) هكتار انظمة ري حديثة و (١٢٩٥٠٠٠) هكتار انظمة نقل وتوزيع

تعاني بلادنا حالياً من عملية استنزاف حاد للمياه الجوفية نتيجة للحجم الكبير من المياه المستخرجة والتي يفوق حجمها معدل التغذية السنوية بمقدار (٩٠٠) مليون متر مكعب ونتيجة لذلك فقد ظهرت أزمة مائية حادة في بعض الأحواض القريبة من المدن ومن هذه الأحواض حوض صنعاء الذي تعرض خلال العقدين الأخيرين لعملية استنزاف شديد.

لقاء/ بشير الحزمي

فحوض صنعاء الذي يقع بين خطي طول (٥٨ ,٣٩ و ٣٥ ,٤٤) شرقاً وخطي عرض (٣ ,١٥ و ٤٩ ,١٥) شمالاً ويعتبر الإمتداد الأعلى لمستجمع وادي (الخارد) أحد مصارف وادي الجوف وتصل مساحته الإجمالية إلى حوالي (٣٢٠٩) كيلو متر مربع ويضم في جزء منه أمانة العاصمة التي تصل مساحتها إلى (٩٢٨) كيلو متر يمثل أحد أهم الأحواض المائية في بلادنا..

صحيفة ١٤ أكتوبر كانت حريصة على أن تلتقي بالأخ المهندس/ محمد سعد جرمل مدير عام مشروع إدارة مياه حوض صنعاء وذلك لتتعرف من خلاله على الوضع المائي في بلادنا عموماً وحوض صنعاء خصوصاً وغيرها من المواضيع والقضايا المتصلة بمهام وأنشطة مشروع إدارة مياه حوض صنعاء والذي تحدث معنا مبتدئاً حديثه بتقديم نبذة تعريفية مختصرة عن حوض صنعاء ومكوناته حيث قال:

يعتبر حوض صنعاء واحداً من أهم الأحواض المائية في بلادنا، وهو أحد الأحواض التي تكونت نتيجة للحركات الخسفية الإنهدامية التي بدأت بفعالية مع بداية الحين الثلاثي واستمرت حتى الحين الرباعي حيث انتشرت التراكيب المختلفة مثل الطيات والفواصل والتشققات والصدوع والتي صورت من خلالها الثورات البركانية وتعتبرصخور مجموعة عمران أقدم الصخور الرسوبية في منطقة الحوض التي تتكون أساساً من صخور الحجر الجيري والتي تتكشف في المناطق الشمالية من الحوض وتعتبر خزاناً للمياه الجوفية ولكن فقيراً إلى حد ما، بينما تعلوها صخور مجموعة الطويلة الرملية التي تعتبر الخزان الرئيسي للمياه الجوفية في منطقة الحوض والتي تنتشر في المناطق الشمالية الشرقية وأجزاء من المناطق الغربية للحوض وتعلوها صخور بركانيات اليمن التي تغطي حوالي ٣٥٪ من الحوض وتنتشر في المناطق الجنوبية والغربية منه والتي تتكون أساساً من صخور البازلت، وكذا صخور بركانيات الرباعي (فرشات بازلتية) وتغطي الرواسب الحديثة معظم أودية الحوض التي تتكون من رواسب طينية وترية بركانية خصبة قابلة للزراعة.

وبالنظر إلى طبوغرافية الحوض نجد أن الإرتفاع الوسطي لحوض صنعاء يقع عند ٢٢٣٠ متراً ويصل إلى ٣٦٦٠ متراً في جبل النبي شعيب – أحد الجبال المحيطة بالحوض من ناحية الجنوب الغربي وفي مقابل ذلك نجد جبل كن في سنحان من الناحية الجنوبية الشرقية يطل على الحوض بارتفاع ٣٢٤٠ متراً إلى الشرق من الحوض ومن جبل كن تماماً يرتفع جبل اللوز بـ ٣٣٤٠ متراً، أسفل من ذلك نجد الهضاب العالية التي تتراوح ارتفاعاتها بين ٢٥٠٠ – ٣٠٠٠ متراً وهي تحيط بالحوض من جميع الجهات ما عدا الجهة الشمالية للحوض ثم تأتي المنحدرات الجبلية التي تتراوح ارتفاعاتها بين الهضاب العالية والسهول التي تنحدر باتجاه السهل الوسطي الذي تتراوح ارتفاعاته بين ٢١٥٠ – ٢٣٥٠ متراً ومساحته ٣٣٠ .

وبحسب هذه الطبوغرافية للحوض فإن المستجمعات المائية للحوض يمكن تقسيمها إلى عدة أودية تغذي حوض صنعاء بالمياه المتجددة من مياه الأمطار تمثل المصدر الرئيسي لتغذية الحوض ويبلغ عدد هذه الأودية إحدى عشر وادياً هي كالتالي :

– من الجهة الغربية للحوض : وادي ظهر ووادي همدان.
– من الجهة الجنوبية للحوض : وادي حزيز ووادي أخور ووادي غابر.
– من الجهة الجنوبية والجنوبية الشرقية للحوض : وادي غيمان ووادي سفال ووادي الروتة ووادي رجام ووادي السر ووادي المحاجر وهذه الأودية تصب وتتدفق مياهها إلى (السهل الوسطي) وهذا السهل يعتبر نوعاً آخر من المستجمعات المائية للحوض حيث وجد فيه مجرى رئيسي تسمى السائلة والتي تصب فيها أيضاً بعض الوديان الفرعية مثل وادي الفرس ووادي حده والطرف السفلي لوادي ظهر.

أما بالنسبة للغيول والينابيع التي كانت تجري في حوض صنعاء فإن عدد الغيول القديمة التي كانت توجد في حوض صنعاء حوالي أربعة عشر غيلاً موزعة على النحو التالي :

– غيول صنعاء الجنوبية وعددها ثمانية وهي : (غيل البرمكي، غيل رادع، غيل الآلف، غيل الباشا، الغيل الأسود، غيل حدة، غيل الجرداء «المنصور» ، غيل الأكوع).
– غيول صنعاء الشمالية وعددها ستة وهي : (غيل رادع، غيل ابو طالب، غيل المهدي، غيل مصطفى، غيل علي، غيل الجراف).

أما أماكن تواجد المياه الجوفية في حوض صنعاء فإنها توجد في ثلاثة أنواع من الصخور هي :

١– رواسب الوديان الطينية التي تعود للحين الرباعي.
٢– صخور مجموعة بركانيات اليمن(بركانيات الثلاثي).
٣– صخور مجوعة الطويلة الرملية وهي الخزان الرئيسي في الحوض.

إستنزاف حاد للمياه الجوفية

وعن المشكلة الكبيرة التي تعاني منها بلادنا عموماً وحوض صنعاء خصوصاً والمتمثلة بعملية الإستنزاف الحاد للمياه الجوفية يقول الأخ مدير عام مشروع إدارة مياه حوض صنعاء بأن عملية الإستنزاف الحاد للمياه الجوفية في بلادنا هي سبب وجود ما يزيد عن (٥٥٠٠٠) بئراً إرتوازية والتي يتم من خلالها استخراج ثلاثة آلاف وأربعمائة مليون متر مكعب من المياه سنوياً وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٠م، ويمثل هذا الحجم من المياه المستخرجة ما يفوق معدل التغذية السنوية بمقدار (٩٠٠) مليون متر مكعب ونتيجة لذلك فقد ظهرت أزمة مائية حادة في بعض الأحواض القريبة من المدن كحوض صنعاء وحوض تعز وحوض صعدة.

فبالنسبة لحوض صنعاء فإنه بالطبع قد تعرض منذ العقدين الماضيين لعملية إستنزاف شديد حتى الوقت الحاضر الذي لم تكن كمية المياه المتجددة في الحوض تزيد عن ٥٪ عما يتم سحبه، وبحسب التقديرات الأخيرة فإن عدد الآبار المحفورة في الحوض تصل إلى (١٣,٤٢٥) بئراً إرتوازية وبالتالي فإن الحوض يشهد عملية إستنزاف كبيرة وتعتبر الزراعة هي الأكثر إستهلاكاً لمياه الحوض، وبالتالي فإنه وللحد من عملية إستنزاف المياه في حوض صنعاء فإن الأمر يتطلب ترشيد استخداماتها ورفع كفاءة الري والحد من التوسع الزراعي فيه.

وأضاف مدير عام مشروع إدارة مياه حوض صنعاء بأن أبرز المشاكل التي يتعرض لها حوض صنعاء هو زيادة النمو السكاني الذي تشهده منطقة الحوض إذا يتوقع في عام ٢٠٢٥م أن يصل عدد سكان مدينة صنعاء إلى ٥,٦ مليون نسمة لحوض صنعاء وما ينتج عن ذلك من الزيادة في الطلب على المياه للاستخدام المنزلي والأغراض الزراعية والصناعية وغيرها من الأغراض الأخرى.

خطة عمل المشروع

وفيما يتعلق بالخطة السنوية للمشروع للعام الجديد ٢٠٠٦م وأهم ما تضمنه برنامج العمل القادم يقول المهندس/ محمد سعد حرمل مدير عام مشروع إدارة مياه حوض صنعاء بأن أهمية ما تضمنته خطة المشروع في هذا العام ٢٠٠٦م هو بناء (٤) سدود جديدة في منطقة حوض صنعاء، ترميم (١١) سداً قديماً، بناء مجموعة من السدود تحت سطحية، منشآت تغذية المياه الجوفية الأخرى مثل الشلالات ومهدئات سيول وكاسرات سيول وحفر في قيعان الأودية لتغذية المياه الجوفية في حوض صنعاء، كما سيتم خلال عام ٢٠٠٦م تنفيذ (٢٨٠٠) هكتار بشبكة ري حديثة تنقيط فقاعي رش بالإضافة إلى أنظمة نقل وتوزيع المياه داخل المزرعة باستخدام الأنابيب البلاستيكية والحديدية وأنابيب البولي أثيلين (بلاستيك أسود) بدلاً من القنوات المفتوحة لنقل وتوزيع المياه لرفع كفاءة الري إلى (٧٠ – ٩٠٪) وتوفير المياه المستخدمة في مجال الري.

كما سيقوم المشروع أيضاً بإعداد التصاميم الخاصة بقناة الري لاستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في محطة المعالجة بصنعاء.

وهناك خطة لتقييم الأثر البيئي وتخفيف الآثار المترتبة على الأنشطة المختلفة للمشروع، كما سيقوم المشروع بتنفيذ خطة إعلامية شاملة وحملات التوعية لنقل وتوضيح مظاهر الأزمة المائية وتداعياتها الخطرة والمسؤولية الوطنية والدينية الملقاة على عاتق جميع المواطنين من أجل الترشيد في استخدام المياه وطرح الحلول المناسبة وتدخلات المشروع المناسبة، كما سيقوم المشروع بتدريب المزارعين على أنظمة الري المختلفة (صيانة وتشغيل وتصميم) وكذا منشآت تغذية المياه الجوفية.

نجاحات وإنجازات

وحول النجاحات التي حققها مشروع إدارة مياه حوض صنعاء والمهام التي أنجزها خلال عام ٢٠٠٥م يقول الأخ مدير عام المشروع بأنه وخلال عام ٢٠٠٥م قام المشروع بمسح (١٨٨,٤١) هكتاراً منها (٦٣,٤١) هكتار أنظمة ري حديثة تشمل أنظمة نقل وتوزيع المياه وأنظمة الري الحديث، تركيب مساحة (٢٦/٩٧) هكتاراً بالإضافة إلى تركيب عدد من المزارع الإرشادية في منطقة عمل المشروع وتزويدها بأنظمة الري الحديث، بدأت الشركات الإستشارية في تنفيذ المهام الميدانية المتعلقة بإعداد التصاميم ووثائق المناقصات الخاصة ببناء عدد (١١) سداً قديماً (ترميم) وبناء أربعة سدود جديدة، بدء أعمال الحفر الخاصة بآبار مراقبة المياه إذ تم نقل الحفارات إلى المواقع لبدء التنفيذ، بدء العمل الميداني في مجال مراقبة المياه ودراسة المياه الجوفية، إنشاء جماعات مستخدمي المياه، وفي مجال مراقبة المياه ودراسة المياه الجوفية، إنشاء جماعات مستخدمي المياه، وفي المجال الإعلامي قام المشروع بتوظيف الخبراء الإعلاميين وتأهيل وتدريب الكادر الإعلامي كما دشن المشروع حملته الإعلامية مع بداية عام ٢٠٠٥م ونزول الفريق الإعلامي للقيام بالمسح القبلي وجمع البيانات لمعرفة وعي الناس وإتجاهاتهم وسلوكياتهم المتعلقة بالمياه، تحليل البيانات المأخوذة عن المسح القبلي، إعداد الرسائل التوعوية عبر الفلاشات التلفزيونية والإذاعية، إصدار نشرة دورية، النزول الميداني للجمعيات النسوية وإقامة ورشة التربويين لبدء التوعية في المدارس، كما قام المشروع عام ٢٠٠٥م بتنفيذ برنامج الإدارة المتكاملة للآفات الزراعية للعنب بالتعاون مع الإدارة العامة لوقاية النبات، كما قام المشروع بتوقيع إتفاقية (تنفيذ حملة لمكافحة البلهارسيا) مع الإدارة العامة ومكافحة الأمراض والترصد الوبائي بوزارة الصحة العامة والسكان لتنفيذ البرنامج بتمويل من المشروع ضمن الكون البيئي.

جمعيات مستخدمي المياه

وفيما يتصل بدور الأهالي المستفيدين (المجتمعات المحلية) ومدى مشاركتهم في تنفيذ أنشطة المشروع قال المهندس/ محمد حرمل أن تنفيذ أنشطة المشروع يتم من خلال جمعيات مستخدمي المياه التي يتم تشكيلها من المجتمعات المحلية المستفيدة من هذه الأنشطة بما فيها أنشطة المياه الجوفية وتقييمها، حيث وأن جميع الأنشطة والتي سبق ذكرها يتم تنفيذها بمساهمة المشروع والمستفيدين، غير أن مساهمة المستفيدين تعتبر رمزية ولا تتعدى (١٥ – ٢٠٪) إذا أن الهدف منها هو شعور المستفيدين بملكيتهم لهذه المشاريع التي ساهموا فيها من أجل استدامتها وضمان محافظتهم عليها وصيانتها.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه ومن ضمن الحلول الواقعية المطروحة لمعالجة مشكلة إستنزاف المياه وتنظيم استغلالها وإيقاف تدهور الوضع المائي في بلادنا عموماً وحوض صنعاء خصوصاً هو تكوين اتحادات وجمعيات مستخدمي المياه من أجل إدارة المياه الجوفية محلياً والقيام بالدور الرقابي المطلوب على مستوى الحوض المائي على اعتبار أن مستخدمي المياه هم أصحاب مشكلة النضوب وأنهم لوحدهم القادرين على حلها بتنظيم أنفسهم وتقليص الضخ وعدم هدر المياه والحفاظ عليها وإستغلالها الإستغلال الجيد.

نتائج دراسة حصر الآبار في الحوض

وحول النتائج التي خلصت إليها دراسة حصر الآبار في منطقة حوض صنعاء أشار الأخ مدير عام المشروع إلى أن نتائج الدراسة قد بينت الآتي :

– أن حوض صنعاء وبحسب المعلومات المتوفرة ينقسم إلى وحدتين هايدرولجيتين (مائيتين) وستة مساقط مائية تضم ٢٢ حوضاً فرعياً صغيراً.
– وجود طبقات مياه متعددة على مستوى الحوض يعكس الإختلاف البين في استخدام المياه الجوفية على مستوى منطقة الحوض إذ أنه من المرجح أن بعض الخزانات الجوفية تمتد خارج حدود الحوض وبخاصة الخزانات الإقليمية مثل خزان الطويلة الجوفي.
– يتخلل كل خزان جوفي عدد من مستجمعات المياه الرئيسية على الأودية وبحسب أنظمة الصرف الصحي وطبوغرافية الحوض فقد تم تحديد ٢٢ حوضاً فرعياً.
– زاد عدد الآبار التي تم حصرها خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٥م من (٩,٢٠٧) بئر إلى (١٠,٣٨٨) بئر، كما تم حفر (٢٧١٩) بئر بعد ١٩٩٥م حيث بلغت جملة الآبار (١٣,٤٢٥) بئراً منها (٧٩٣٧) بئر عاملة و (٦٦٨) بئر تعمل لفترات متقطعة و (٧٧٢) بئر تعمل بشكل مؤقت و (٢,٤٢٩) بئر مهجورة و (١,٦١٩) بئر جفت مياهها وتتراوح أعماق الآبار في الحوض بين أقل من (٥٠) متراً وأكثرمن (٤٠٠) متر، ويبلغ عدد الآبار التي تزيد أعماقها عن (٢٠٠) متراً حوالي (٢٤٠٣) آبار وكلها آبار عميقة.
– حوالي (٤٠٪) من الآبار في حوض صنعاء تقع في مديرية بني حشيش (٢,٢٨٨) بئراً ومديرية بني الحارث (٢,٢٥٦) بئراً، ومنذ عام ١٩٩٥م تم حفر (٤٣٢) بئراً في مديرية بني حشيش و (٣٧٤) بئراً في مديرية بني الحارث.
– يتم سحب المياه الجوفية من أربعة طبقات (خزانات) رئيسية هي رواسب الوديان وخزانات بركانية وخزانات الحجر الرملي وخزانات الحجر الجيري.
– أن معدل الضخ في (٤٥٪) من الآبار يقل عن (٤ لتر/ثانية) ويتراوح معدل الضخ بين (٦ – ٤لتر/ثانية) في حوالي ٢٣٪ من الآبار ويزيد معدل الضخ عن (٦لتر/ثانية) في (٣٢٪) من الآبار.
– قدر السحب السنوي من الحوض بحوالي (٢٥٨) مليون متر مكعب منها حوالي (٢١٨) مليون متر مكعب تستخدم لغرض الري الزراعي و (٣٦) مليون متر مكعب للأغراض المنزلية و (٤, ٥) مليون متر مكعب للأغراض الصناعية.
– حوالي (٧٦٪) من الآبار (بمختلف أنواعها) تروي مساحات تقل عن (٥) هكتار أما بالنسبة للآبار الإرتوازية فتروي (٧٤٪) منها مساحات تزيد عن (٥) هكتارات.
– نوعية المياه ممتازة في الحوض حيث تقل التوصيلة الكهربائية عن (٢٠٠٠ ملي أوم/ لسنتيمترات المكعب) ماعدا منطقة شمال صنعاء (بني الحارث) والتي تأثرت بالتلوث وكذا منطقة أرحب، نهم حيث تزداد فيهما الملوحة.

خطة إعلامية وبرنامج توعية

وعن أهمية تنفيذ برنامج التوعية الإعلامية في القرى والمهام التي يقوم بها الفريق الإعلامي يقول مدير عام المشروع أنه طالما تحدثنا في المؤتمرات وورش العمل ونؤكده من خلال أنشطة وبرامجنا المختلفة بأن أهم تحد يواجهنا هو قلة الوعي لدى عامة المواطنين بخطورة أزمة المياه وما تتطلبه من الحفاظ عليها وحسن استغلالها وتنميتها ولذلك فأننا في المشروع حريصين كل الحرص على أن يكون لدينا ضمن أنشطتنا وخططنا خطة إعلامية وبرنامج توعية يقوم بتنفيذه فريق إعلامي يتبع وحدة التوعية الإعلامية بالمشروع وهذا الفريق الإعلامي يقوم بالتنسيق مع فرق البحث والتحفيز الإجتماعي والهيئات الإدارية للجمعيات بتنفيذ التوعية الإعلامية المباشرة لجمعيات مستخدمي مياه حوض صنعاء والمناطق المجاورة لها، وتستهدف تلك الحملات أعضاء الجمعيات والمزارعين والأهالي وأساتذة وطلبة المدارس بالإضافة إلى حملات خاصة ومكثفة للنساء في تلك المناطق.. حيث يقوم فريق التوعية بعمله بالمشروع وحوض صنعاء وحدوده والمديريات الواقعة في نطاقه والوضع المائي وحالة حوض صنعاء ومظاهر الإستنزاف الجائر للمياه وإيضاح مخاطر استمرار الوضع الراهن في استنزاف المياه مما يهدد بجفاف المنطقة وكما يقوم الفريق الإعلامي بشرح أهمية العمل الجماعي وتكامل جميع الأدوار من أساتذة مدارس وخطباء مساجد وكل أفراد المجتمع من أجل النجاة من مآزق المياه الراهنة والتأكيد على أهمية دور المرأة باعتبارها شريكاً في العملية الزراعية ولها الدور الأكبر في تربية الأجيال على الحفاظ على المياه وترشيد استخدامها.

كما يتم خلال الحملات توزيع الملصقات واليونشورات وجميع إصدارات المشروع والتي من شأنها أن تساهم في تنمية الوعي لدى عامة المواطنين.

التحصين والإبلاغ عن حالات الاصابة الجديدة يعزز جهود السيطرة على مرض شلل الأطفال

لا يمكن بأي حال غفل الطرف عن الحارمين اطفالهم من التطعيم وان كانوا قليلين من ناحية العدد، فبإعراضهم هذا يضعون عراقيل وصعوبات امام الجهود الرامية الى القضاء على فيروس شلل الاطفال في بلادنا ونقاء وصفاء بيئتنا من دنسه..

وإذا ماتعرض اطفالهم للاصابة بفيروس الشلل ونالهم منه مكروه .. سيكونون بالطبع الجناة الحقيقيين المسئولون عما آل إليه حال أطفالهم ليزرعون في قلوبهم الحسرة ويعضون على الانامل ندماً.

بالتالي لابد الا يكون التحصين اختيارياً، وإنما ملزماً ومحاطاً باجراءات وعقوبات صارمة تتخذ ضد كل من يخالف ويصر على حرمان طفله من التطعيم.

وإذا بنا نشهد تنفيذ جولة اولى للحملة الوطنية الموسعة ضد شلل الاطفال سيتم فيها على مدى ثلاثة ايام (٢٩- ٣١ يناير ٢٠٠٦م) تحصين كافة الاطفال دون الخمسة اعوام من منزل الى منزل في عموم محافظات الجمهورية، فان الضرورة تقتضي الى جانب التحصين الشامل للفئة المستهدفة من الاطفال – على نحو ماذكرنا- التحصين الروتيني للاطفال دون العام بكامل الجرعات ضد امراض الطفولة الثمانية القاتلة التي من بينها مرض شلل الاطفال بموجب جدول التحصين المعتاد مع عدم التردد في تحصين المواليد الجدد، لتتحقق بعون الله الوقاية الأكيدة لفلذات الاكباد،لاسيما وانه لايزال لفيروس الشلل تواجد في البيئة المحيطة بنا على الارجح ،وانه سريع الانتقال والانتشار وينتقل من براز المصاب الى البيئة ثم الى الطفل عن طريق الفم بواسطة الاطعمة ومياه الشرب الملوثة،عدا عن اهمية الابلاغ الفوري عند مصادفة حالات اصابة جديدة بهذا المرض والتي تنجم في حقيقة الامر عن اهمال التطعيم او العزوف عنه ،وذلك من أجل تدارك الوضع سريعاً وحصر حالات الاصابة ،ومن ثم فرض التدخل والإجراءات المناسبة..

ففي حال ان وجد طفل او اطفال يشكون من ارتخاء عضلي (هطل) او ضعف في الاطراف العلوية او السفلية او كليهما وجب على الآباء والأمهات نقلة فوراً ودون تردد الى اقرب مرفق صحي ، إذ ليس في صالح الطفل الذي تظهر عليه مثل هذه العلامات بقاءه مهملاً دون احالته الي اقرب مرفق صحي ،ومن شان الابلاغ المبكر عن حالات الاصابة الجديدة ولو من باب الاشتباه ان يساعد على التشخيص المبكر واحتواء المرض قبل مضيه في الانتشار.

اما عدم الابلاغ او التأخر فيه ،فانه يمكن ويتيح عودة انتشار الفيروس في منطقة ومحيط عيش وتواجد حالة او حالات الاصابة الحديثة اولاً، ثم في مناطق اخرى على نحو غير متوقع، وبالتالي اصابة المزيد والمزيد من الاطفال..

ويتعين على فرق التحصين السؤال عن وجود اية حالة اشتباه بشلل الاطفال لم يسبق الابلاغ عنها خلال قيامهم باعمال التحصين في الميدان من منزلٍ الى منزل ، مع جمع عينات براز من تلك الحالات.

وبما انه لن يتسنى تغطية نظام الترصد بالشكل المطلوب من جانب واحد ،فلابد من مد يد العون للقائمين عليه في عموم مناطق الجمهورية عبر توسيع نطاق التبليغ المبكر ليشمل الى جانب العاملين الصحيين جميع المواطنين عند اكتشاف ظهور علامات المرض التي ذكرناها سلفاً لدى الاطفال.

ومهما يكن الاستمرار والمضي في تحري ورصد حالات الاصابة الجديدة بالمرض، فلن ينتهيا مطلقاً حتى في مرحلة ما بعد الاستئصال، فنظام الترصد الوبائي لحالات الشلل بحاجة الى توسعة شاملة وواسعة للوصول بهذا النظام الى تحقيق الاهداف الرامية الى حصر وفرض السيطرة على وباء الشلل والحصول على الجودة المطلوبة في الكشف المبكر عن حالات الاصابة.

المركز الطبي للتثقيف والاعلام الصحي والسكاني بوزارة الصحة العامة والسكان